موقف دولة الكويت تجاه الاجتياح السوفيتي لأفغانستان (1979–1989)

م.د. حاتم احمد عويد
جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص:

يتناول هذا البحث موقف دولة الكويت تجاه الاجتياح السوفيتي لأفغانستان (1979–1989)، مركزا على الأبعاد السياسية والإنسانية والإعلامية والشعبية لهذا الموقف. ويوضح أن الكويت تبنت سياسة متزنة جمعت بين الرفض المبدئي للتدخل العسكري السوفيتي، والدعم المتنوع للشعب الأفغاني، دون الإخلال بتوازنها الدبلوماسي. وقد تنوعت أدوات التفاعل الكويتي بين التحركات الدولية، والتنسيق الخليجي–الإسلامي، والعمل الخيري، والتغطية الإعلامية الواسعة، والتعبئة الشعبية. ويخلص البحث إلى أن الكويت مثلت أنموذجا لدولة صغيرة ذات تأثير ملموس في القضايا الدولية الكبرى بالتزامها بالمبادئ والمرونة السياسية.

الكلمات المفتاحية: الكويت، الاجتياح السوفيتي، أفغانستان، الحرب الباردة، السياسة الخارجية الكويتية.

The Position of the State of Kuwait Towards the Soviet Invasion of Afghanistan(1989–1979)

Dr. Hatem Ahmed Owed
University of Mosul / College of Education for Human Sciences

Abstract:

This study explores Kuwait's position on the Soviet invasion of Afghanistan (1979–1989), focusing on the political, humanitarian, media, and societal dimensions of its response. It demonstrates how Kuwait adopted a balanced policy that rejected the Soviet military intervention while providing multifaceted support to the Afghan people—all without compromising its diplomatic neutrality. Kuwait's engagement ranged from international diplomacy and Gulf-Islamic coordination to charitable work, media coverage, and popular mobilization. The study concludes that Kuwait exemplified how a small state can exert real influence on major international issues through principled and pragmatic action.

Keywords: Kuwait, Soviet Invasion, Afghanistan, Cold War, Kuwaiti Foreign Policy.

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

المقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين مجموعة من الصراعات الدولية الحادة التي عكست حدة الاستقطاب بين القوتين العظميين آنذاك؛ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، في إطار ما يعرف بالحرب الباردة. ومن أبرز هذه الصراعات وأكثرها تأثيرا في العالم الإسلامي، كان الاجتياح السوفيتي لأفغانستان في شهر كانون الأول/ديسمبر من عام 1979، والذي استمر حتى شباط/فبراير من عام 1989، حينما أعلن انسحاب آخر جندي سوفيتي من الأراضي الأفغانية.

وقد مثل هذا الاجتياح منعطفا خطيرا ليس في تاريخ أفغانستان فحسب، بل في تاريخ العلاقات الدولية عموما، إذ أثار موجة واسعة من التنديد العالمي، ولاسيما في العالمين العربي والإسلامي. وفتح الباب أمام تحولات جيوسياسية معقدة، وأسهم في تسريع وتيرة تدهور الاتحاد السوفيتي. ومن بين الدول التي كان لها موقف واضح ومؤثر من هذا الحدث، كانت دولة الكويت، التي اختارت أن تعبر عن موقفها انطلاقا من التزاماتها القومية والإسلامية والإنسانية، وفي ضوء موقعها الجغرافي والسياسي داخل المنظومة الخليجية والعربية.

لقد عرفت السياسة الخارجية الكويتية، ولاسيما خلال حقبة السبعينات والثمانينات، باتزانها وحكمتها في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية، مما انعكس بوضوح في موقفها من القضية الأفغانية. فعلى الرغم من العلاقات الدبلوماسية المستقرة نسبيا مع الاتحاد السوفيتي آنذاك، لم تتردد الكويت في اتخاذ موقف مؤيد للشعب الأفغاني، ورافض للوجود السوفيتي على أرضه، سواء ببياناتها الرسمية، أو مواقفها في المحافل الدولية، أو بدعمها الإنساني والإغاثي الكبير للشعب الأفغاني.

ومن هنا تنطلق إشكالية هذا البحث التي تتمحور حول السؤال الرئيس:

ما طبيعة موقف دولة الكويت تجاه الاجتياح السوفيتي لأفغانستان خلال المدة 1979–1989، وما أبعاده السياسية والإنسانية والإعلامية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، سيعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي في تتبع المواقف الرسمية وغير الرسمية الكويتية، وتحليل السياقات الدولية والإقليمية المحيطة، مع محاولة استكشاف التفاعل الشعبي الكويتي مع القضية، ومدى انعكاسه في الجوانب الإعلامية والخيرية.

ويهدف البحث إلى:

توثيق وتحليل الموقف الرسمي الكويتي من الاجتياح السوفيتي.

دراسة الأدوار الإنسانية والدبلوماسية التي أدتها الكويت تجاه أفغانستان.

تسليط الضوء على الجهد الشعبي والإعلامي الكويتي الداعم للقضية الأفغانية.

تقييم أثر هذا الموقف في علاقات الكويت الدولية، ولاسيما مع الاتحاد السوفيتي والدول الإسلامية.

إن دراسة موقف دولة الكويت من هذه الأزمة الكبرى تفتح نافذة لفهم أعمق لدورها الإقليمي والعالمي خلال مدة الحرب الباردة، وتعكس التوازن الذي اتسمت به سياستها بين الثوابت المبدئية والمصالح الوطنية، في مرحلة كانت تعج بالتحديات والمتغيرات الدولية المتسارعة.

المبحث الأول: خلفية الاجتياح السوفيتي وأبعاده الدولية

اولا: دوافع الاتحاد السوفيتي للتدخل في أفغانستان.

جاء التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان في أواخر عام 1979 تتويجا لسلسلة من التحولات السياسية والأمنية في الداخل الأفغاني، ولحسابات استراتيجية أعمق تتعلق بالأمن القومي السوفيتي وطموحاته في التوسع الجيوسياسي. فقد برر الاتحاد السوفيتي تدخله بأن الحكومة الأفغانية طلبت الدعم العسكري لمواجهة التمرد المسلح الذي تصاعد بعد الانقلاب الذي نفذه نور محمد تراقي بدعم من الحزب الديمقراطي الشعبي الشيوعي عام 1978، والذي أطاح بنظام محمد داوود. ومع ذلك، فإن الدوافع الحقيقية تجاوزت هذا التبرير الظاهري، لتشمل مجموعة من العوامل الاستراتيجية والأيديولوجية والاقتصادية.

وأحد أبرز هذه الدوافع كان الحفاظ على ما عدته موسكو منطقة نفوذ حيوية لها في آسيا الوسطى، ولاسيما أن أفغانستان تشترك بحدود مباشرة مع جمهوريات سوفيتية مثل: طاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان، وكلها ذات تركيبة إثنية وإسلامية قريبة من الشعب الأفغاني، مما جعل موسكو تخشى من انتشار أفكار الثورة الإسلامية إلى داخل الاتحاد السوفيتي، ولاسيما بعد انتصار الثورة الإيرانية في شباط/فبراير 1979. وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن القلق السوفيتي من زحف التيارات الدينية إلى حدودها الجنوبية كان دافعا رئيسا وراء التحرك العسكري في كانون الأول/ديسمبر 1979 (الحسيني، 2.13، ص 254).

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

ومن جهة أخرى، رأت القيادة السوفيتية في أفغانستان موقعا استراتيجيا بالغ الأهمية لتمكين النفوذ السوفيتي في المحيط الهندي والخليج العربي، مما يشكل امتدادا لطموحات جيوسياسية تعود إلى عهد القياصرة، إذ ظلت أفغانستان تمثل منطقة تنافس مستمر بين روسيا وبريطانيا فيما عرف بـ"اللعبة الكبرى". ولذا فإن ضمان ولاء نظام حكم موال للسوفييت في كابول كان يعد ضرورة لحماية مصالحهم في المنطقة، ودرء التمدد الأمريكي، وبالأخص أن واشنطن كانت قد بدأت منذ عهد الرئيس كارتر بمد الجسور مع قوى المعارضة الأفغانية. هذا ما أكده محمود شاكر في دراسته الموسعة عن الاستراتيجية السوفيتية في آسيا (شاكر، 199.، ص 381).

وتضاف إلى تلك الدوافع اعتبارات أيديولوجية تتعلق بمحاولة موسكو دعم الأنظمة الاشتراكية الوليدة، إذ كان الحزب الشيوعي الأفغاني – على الرغم من انقسامه وصراعاته الداخلية – حليفا أيديولوجيا مهما. ولذلك، فإن السوفييت رأوا في دعم هذا الحزب وتثبيت سلطته وسيلة لخلق نظام تابع ومستقر في خاصرتهم الجنوبية. وقد عبر عن ذلك الباحث وليد عبد الحي حينما عد أن الاتحاد السوفيتي كان يطمح إلى إقامة "نموذج اشتراكي قابل للتصدير في العالم الإسلامي"، على الرغم من معرفته بالتحديات الاجتماعية والثقافية التي تقف بوجه الشيوعية في المجتمع الأفغاني المحافظ (عبد الحي، 1983، ص 47).

ومن الناحية الاقتصادية، وعلى الرغم من أن أفغانستان لم تكن غنية بالموارد الطبيعية المؤكدة، إلا أن موقعها الجغرافي المطل على طرق التجارة والنقل بين آسيا الوسطى وشبه القارة الهندية منحها قيمة اقتصادية–استراتيجية، في ظل سعي موسكو إلى الوصول غير المباشر إلى المياه الدافئة والموانئ الحيوية جنوبا. هذا ما أشار إليه عبد الوهاب الكيالي في موسوعته، موضحا أن موسكو كانت تنظر إلى أفغانستان كبوابة مستقبلية لأي طموح للتوسع التجاري والعسكري (الكيالي، 1992، ص 1312).

وكان للعامل الداخلي في الاتحاد السوفيتي دور في اتخاذ القرار بالتدخل، إذ سعت القيادة الجديدة بقيادة بريجنيف إلى تعزيز هيبتها داخليا وخارجيا، وتأكيد قدرتها على الحسم والحفاظ على الأنظمة الحليفة. وقد بين الدكتور أحمد يوسف أن القيادة السوفيتية كانت تعاني من أزمة ثقة داخلية بعد تراجع نفوذها في عدة مناطق، وأرادت أن تظهر بمظهر القوة في مواجهة الغرب والإسلام السياسي معا (يوسف، 2..2، ص 172).

ثانيا: ردود الفعل الدولية والعربية على الغزو

شكل الاجتياح السوفيتي لأفغانستان في شهر كانون الأول/ديسمبر عام 1979 صدمة دولية كبرى، وأدى إلى تصاعد التوتر في الساحة الدولية، إذ وصف الحدث بأنه "أخطر عملية توسع سوفيتي منذ الحرب العالمية الثانية". وقد تباينت ردود الفعل الدولية بحسب التوجهات السياسية والاستراتيجية لكل دولة أو تكتل، إلا أن الغالبية العظمى من دول العالم – ولاسيما الغربية والإسلامية – عبرت عن رفضها الشديد لهذا التدخل العسكري، وعدته تهديدا للسلام الإقليمي والدولي.

وعلى المستوى الغربي، جاء الموقف الأمريكي حادا وسريعا، إذ أدان الرئيس جيمي كارتر التدخل السوفيتي في خطاب رسمي يوم 4 كانون الثاني/يناير 1980، عادا إياه عدوانا سافرا على دولة مستقلة، وألغت الولايات المتحدة عددا من الاتفاقيات الثنائية مع موسكو، وعلى رأسها اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية "سالت 2". وقررت واشنطن فرض عقوبات اقتصادية وتجارية على الاتحاد السوفيتي، وتبعتها في ذلك دول أوروبية مثل: بريطانيا وألمانيا الغربية. ومن جهة أخرى، قاطعت أكثر من 60 دولة – بقيادة الولايات المتحدة – دورة الألعاب الأولمبية في موسكو 1980، مما عد ضربة رمزية قوية للدعاية السوفيتية (Brzezinski, 1983, p. 429).

أما في مجلس الأمن الدولي، فقد قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار يدين الاجتياح ويطالب بانسحاب القوات السوفيتية، إلا أن موسكو استعملت حق النقض (الفيتو)، مما دعا واشنطن إلى اللجوء للجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ أقر القرار بأغلبية 104 أصوات مقابل 18 صوتا رافضا، في كانون الثاني/يناير 1980، وهو ما أشار إلى عزلة السوفييت دوليا (عبد الله، 1988، ص 199).

وعلى مستوى العالم الإسلامي، برزت منظمة المؤتمر الإسلامي كمنصة تعبر عن الرفض الجماعي للغزو، إذ عقدت اجتماعا طارئا في مدينة جدة في شباط/فبراير 1980، وأدانت التدخل السوفيتي، ودعت الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم السياسي والمادي للشعب الأفغاني. وأصدرت بيانا يحمل موسكو المسؤولية عن زعزعة استقرار دولة مسلمة، وطالبت بالانسحاب الفوري (الشايجي، 1992، ص 134).

وفيما يتعلق بالموقف العربي، فقد كانت غالب الدول العربية متفقة في الإدانة، لكن بدرجات متفاوتة من القوة. فقد اتخذت دول الخليج – وفي مقدمتها الكويت والسعودية – موقفا

حازما، إذ أدانت الاجتياح وأعلنت دعمها للمجاهدين الأفغان عبر القنوات السياسية والإنسانية. أما العراق وسوريا، فقد اتسم موقفهما بالتحفظ؛ نظرا لطبيعة تحالفهما في تلك المدة مع الاتحاد السوفيتي، مما أثار جدلا داخل الأطر العربية المشتركة، ولاسيما في الجامعة العربية (صالح، 1991، ص 87).

ومن جهة أخرى، أدت باكستان دورا مركزيا في احتضان المعارضة الأفغانية المسلحة (المجاهدين)، وتحولت إلى قاعدة خلفية للتمويل والتدريب، وذلك بدعم من الولايات المتحدة والصين والسعودية. واحتضنت ملايين اللاجئين الأفغان، مما زاد من ثقلها السياسي في القضية. أما الهند، فتبنت موقفا مؤيدا نسبيا لموسكو، عاكسا شراكتها التاريخية مع الاتحاد السوفيتي، لكنها دعت في بياناتها الرسمية إلى "الحوار والحل السلمي"، دون إدانة صريحة للغزو (Rubin, 2002, p. 85).

وفي السياق الأفريقي، عبرت دول مثل: مصر والمغرب وتونس عن رفضها للغزو، فيما التزمت بعض الدول ذات الأنظمة الاشتراكية موقف الحياد أو الدعم غير المعلن، نتيجة تحالفاتها مع موسكو.

ويمكن القول إن ردود الفعل الدولية والعربية شكلت جبهة رفض واسعة في وجه السياسة السوفيتية، وأدت إلى عزلة سياسية واضحة للاتحاد السوفيتي، وأسهمت في تصعيد التوتر في علاقاته مع الغرب، مما عد لاحقا بداية انحدار عالمي لنفوذ موسكو، وانكشاف هشاشة أطروحتها في دعم الأنظمة الاشتراكية خارج مجالها الحيوي المباشر.

ثالثا: موقع الكويت ضمن النظام الإقليمي والدولي في تلك المرحلة

في الحقبة الممتدة بين أواخر السبعينات وطوال عقد الثمانينات، برزت دولة الكويت كلاعب نشط في النظامين الإقليمي والدولي، مستفيدة من عناصر متعددة عززت من مكانتها، على الرغم من صغر مساحتها الجغرافية وحداثة استقلالها (1961). فقد فرضت الأزمات الإقليمية – ومنها الثورة الإيرانية (1979)، والحرب العراقية الإيرانية (1980–1988)، ثم الاحتلال السوفيتي لأفغانستان – تحديات كبرى على أمن الخليج العربي. وفي هذا السياق، سعت الكويت إلى اتباع سياسة خارجية متوازنة تجمع بين الواقعية السياسية والانفتاح الدبلوماسي متعدد الأطراف؛ لتأمين بيئتها الاستراتيجية وضمان استقرارها.

وفي النظام الإقليمي الخليجي، برزت الكويت كواحدة من الدول المؤسسة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في أيار/مايو 1981، في خطوة جاءت ردا مباشرا على التهديدات

الناتجة عن الحرب العراقية الإيرانية والتدخلات الخارجية في المنطقة. وقد أظهرت الكويت وعيا استباقيا بأهمية التكامل الأمني والدفاعي الخليجي، وسعت إلى بلورة موقف خليجي موحد من القضايا الكبرى، ومنها الاجتياح السوفيتي لأفغانستان، الذي عد تهديدا مباشرا للإسلام السياسي وللتوازن الجيوسياسي في العالم الإسلامي (الغانم، 2004، ص 44–45).

وارتكزت السياسة الكويتية خلال تلك المرحلة على ما أطلق عليه الباحثون اسم "الحياد الإيجابي"، الذي عبر عن نفسه في الانفتاح على مختلف الأقطاب الدولية، مع الحفاظ على مسافة من الصراعات الإقليمية والدولية، مما منح الكويت قدرة على الوساطة والاتصال بالأطراف كافة، بما فيهم أطراف الصراع الأفغاني والسوفيتي. وتبين من دراسة بحثية منشورة في "مجلة العلوم السياسية" أن الكويت كانت من الدول العربية القليلة التي احتفظت بعلاقات رسمية نشطة مع الاتحاد السوفيتي، وفي الوقت نفسه، أدانت بشكل واضح تدخله في أفغانستان، مما يدل على براعة في إدارة التوازن الدبلوماسي (الشمري، 2016، ص 91).

أما على المستوى الدولي، فقد استفادت الكويت من عضويتها في المنظمات الدولية، مثل: الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز، لطرح مواقفها المعتدلة والداعمة للقانون الدولي وحق الشعوب في تقرير المصير. وفي هذا السياق، ألقى ممثل الكويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1980 كلمة دان فيها الاجتياح السوفيتي لأفغانستان، وأكد التزام بلاده بالشرعية الدولية ودعمها لأي مبادرة تفضي إلى انسحاب القوات السوفيتية. وقد سلطت صحيفة القبس الضوء في عددها الصادر يوم 15 كانون الثاني/يناير 1980 على تلك الكلمة، مشيرة إلى أن الكويت أكدت أن "أفغانستان دولة إسلامية يجب احترام سيادتها، وأن التدخل الأجنبي لا يحقق الأمن بل يعمق الصراع" (القبس، 1980، ص 3).

وفي دراسة جامعية مقدمة إلى كلية العلوم السياسية في جامعة القاهرة، أشارت الباحثة سلوى العلي إلى أن موقع الكويت الجغرافي المحوري في منطقة الخليج العربي، فضلا عن ثروتها النفطية، منحها أهمية استراتيجية كبرى في حسابات القوى الكبرى، ولاسيما في ظل التنافس السوفيتي–الأمريكي. وذكرت العلي أن الولايات المتحدة كانت تنظر إلى الكويت كـ"حلقة استراتيجية لضمان استقرار الخليج ومنع أي اختراق سوفيتي عبر البوابة الأفغانية أو الإيرانية" (العلي، 2001، ص 113).

علاوة على ذلك، اتخذت الكويت سياسة الدعم الإنساني والإغاثي كأداة دبلوماسية فاعلة، ووجهت مساعدات متعددة لأفغانستان عبر مؤسساتها الخيرية وصندوق التنمية الكويتي، مما

عزز من صورتها الدولية كدولة داعمة للقضايا الإسلامية والإنسانية، دون الانزلاق في المحاور السياسية المتصارعة.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن موقع الكويت ضمن النظامين الإقليمي والدولي خلال تلك المرحلة امتاز بالتوازن والفعالية. فقد أدت دورا سياسيا وإنسانيا يتجاوز حجمها الجغرافي، واستثمرت علاقاتها المتوازنة مع الشرق والغرب لخدمة رؤيتها المستقلة، مدفوعة برغبتها في حماية أمنها الوطني والمساهمة في استقرار المنطقة.

المبحث الثاني: الموقف السياسي والدبلوماسي الكويتي من الغزو

اولا: موقف الكويت في المحافل الدولية (الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي)

جاء موقف دولة الكويت في المحافل الدولية تجاه الاجتياح السوفيتي لأفغانستان (كانون الأول/ديسمبر 1979) متسقا مع مبادئ سياستها الخارجية، التي تقوم على احترام القانون الدولي، ورفض التدخل في شؤون الدول، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد اختارت الكويت أن تعبر عن رفضها للغزو من خلال منصات دولية ذات تأثير مباشر، في مقدمتها الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك بأسلوب دبلوماسي متوازن، يمزج بين الحزم في الموقف السياسي والحذر من التصعيد المباشر مع الاتحاد السوفيتي، الذي كانت الكويت تحتفظ معه بعلاقات دبلوماسية قائمة.

وفي الأمم المتحدة، جاء الموقف الكويتي واضحا منذ اللحظات الأولى لطرح الأزمة على طاولة النقاش الدولي. وقد شاركت الكويت بفعالية في جلسات الجمعية العامة خلال دورتها الطارئة في كانون الثاني/يناير 198.، والتي نوقشت فيها تداعيات الغزو، بعد أن عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار بسبب استعمال موسكو لحق النقض. وأعلنت الكويت خلال تلك الجلسات تأييدها للمشروع المقدم من المجموعة الإسلامية والدول غير المنحازة، والذي نص على "ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان فورا، واحترام سيادتها ووحدتها الترابية". وشدد ممثل الكويت الدائم في الأمم المتحدة على أن "استمرار الوجود العسكري السوفيتي في أفغانستان يعد انتهاكا واضحا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة" (الفضلي، 2..5، ص 153).

وقد صوتت الكويت إلى جانب أكثر من 100 دولة لصالح القرار الذي يدين الغزو، ورفضت أية محاولات لتبريره على أساس طلب رسمي من حكومة كابول، مؤكدة في كلمتها أن مثل هذا الطلب – حتى وإن وجد – لا يمكن أن يبرر التدخل الخارجي الذي يقوض إرادة الشعب

الأفغاني. ويظهر هذا الموقف التزام الكويت بثوابت حركة عدم الانحياز، التي كانت آنذاك إحدى أهم المنابر التي استعملتها الدول الصغيرة والمتوسطة للتعبير عن مصالحها بعيدا عن ضغوط المعسكرين (البصيري، 2.12، ص 272).

أما في منظمة المؤتمر الإسلامي، فقد أدت الكويت دورا أكثر وضوحا وحيوية، نظرا للطابع الإسلامي–الأفغاني للأزمة. ففي الدورة الاستثنائية للمنظمة المنعقدة في مدينة جدة في شهر شباط/فبراير 198.، شاركت الكويت بوفد رفيع المستوى برئاسة وزير الخارجية آنذاك الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، إذ أكدت في بيانها الرسمي أن "العدوان السوفيتي على دولة أفغانستان الإسلامية لا يمكن أن يفهم إلا على أنه تهديد لكرامة العالم الإسلامي". وقد دعمت الكويت في هذا الاجتماع جميع التوصيات التي طالبت بوقف الغزو، وبمساعدة الشعب الأفغاني على تجاوز محنته، وبعد القضية الأفغانية قضية إسلامية كبرى تتطلب التضامن السياسي والمالي (الغنيم، 2.14، ص 98).

وعلى هامش اجتماعات المؤتمر، بادرت الكويت بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية وباكستان إلى دعم تأسيس صندوق إسلامي لدعم الشعب الأفغاني، يتولى تقديم مساعدات إغاثية للاجئين الذين توافدوا إلى باكستان، والذين تجاوز عددهم آنذاك ثلاثة ملايين لاجئ. وشجعت الكويت من خلال المنظمة على عقد سلسلة من اللقاءات التشاورية بين الدول الإسلامية؛ لتنسيق الدعم السياسي والإعلامي، وفضح الممارسات السوفيتية في الأراضي الأفغانية، وهو ما وثق في تقارير المنظمة لعام 1981 (المنظمة الإسلامية، 1981، ص 21–22).

ومن المهم الإشارة إلى أن الكويت لم تكتف بالموقف الرسمي داخل المنصات الجماعية، بل تبنت كذلك تحركات دبلوماسية فردية تجاه الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز والدول الإسلامية غير العربية؛ لحثها على اتخاذ مواقف مبدئية مشابهة. وتشير دراسة منشورة في مجلة دراسات الخليج إلى أن الكويت، على الرغم من حرصها على عدم الدخول في معسكر سياسي حاد ضد السوفييت، إلا أنها استثمرت علاقتها المتوازنة مع موسكو؛ لحثها على الانسحاب التدريجي، في محاولة للجمع بين الموقف المبدئي والحكمة السياسية (عبد الرزاق، 2.19، ص 112).

وفي الصحافة المحلية، انعكست هذه المواقف بوضوح، إذ نشرت صحيفة السياسة الكويتية في عددها الصادر بتاريخ 2 شباط/فبراير 1981.، تغطية موسعة لاجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي، وأبرزت التصريحات الكويتية التي عدت القضية الأفغانية "تحديا أخلاقيا

للعالم الإسلامي بأسره"، ودعت إلى تجاوز الاعتبارات الدبلوماسية لصالح مواقف إنسانية حازمة (السياسة، 198.، ص 5).

وهكذا، فإن الموقف الكويتي في المحافل الدولية امتاز بالمبدئية والاتزان، ونجح في إيصال رسالة مفادها أن دولة صغيرة بحجم الكويت يمكنها أن تدافع عن مبادئ السيادة والحق، دون أن تهدد علاقاتها الاستراتيجية أو تسهم في الاستقطاب السياسي الحاد الذي ميز تلك المرحلة من الحرب الباردة.

ثانيا: تأثر العلاقات الكويتية–السوفيتية.

شكل الاجتياح السوفيتي لأفغانستان نقطة تحول حرجة في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي ودول العالم الإسلامي، وعلى رأسها دول الخليج، التي نظرت إلى الحدث بأنه تهديد مباشر لكيان الدول الإسلامية واستقرار المنطقة. وفي هذا الإطار، كانت العلاقات الكويتية–السوفيتية تقف على مفترق طرق حرج، إذ حاولت الكويت الحفاظ على توازنها التقليدي في السياسة الخارجية، غير أن التغيرات الجيوسياسية دعتها إلى إعادة ضبط علاقتها مع موسكو بما يتوافق مع التزاماتها القومية والإسلامية وضروراتها الأمنية.

وقبل الغزو، كانت الكويت من أوائل دول الخليج التي سعت إلى تطوير علاقات دبلوماسية مع موسكو منذ عام 1963، في إطار سعيها لتبني سياسة عدم الانحياز والانفتاح على المعسكرين الشرقي والغربي. وتمثلت هذه العلاقات في التمثيل الدبلوماسي المتبادل وفتح السفارات وتبادل الوفود الاقتصادية والثقافية. وكان الجانب السوفيتي يولي أهمية خاصة للكويت كممر استراتيجي للطاقة وموقع مؤثر في الخليج العربي (الطبطبائي، 1994، ص 103).

إلا أن الاجتياح السوفيتي لأفغانستان في كانون الأول/ديسمبر 1979 مثل تحديا أخلاقيا ودبلوماسيا للكويت، التي وضعت في موقف صعب: إما أن تصمت حفاظا على العلاقات الثنائية، أو أن تدين الاجتياح انسجاما مع انتمائها الإسلامي والعربي. وقد اختارت الكويت –كما يظهر في مواقفها الرسمية– الانحياز للموقف المبدئي، وأدانت الاجتياح في الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، مما أدى إلى فتور ملحوظ في العلاقات مع موسكو خلال السنوات الأولى من الاحتلال (الهزيم، 2006، ص 211).

وتأثر العلاقات بدا جليا في انخفاض مستوى التمثيل الدبلوماسي والتبادل الرسمي، وكذلك في تعليق بعض أشكال التعاون الثقافي والفني، إذ ألغيت زيارات متبادلة كانت مقررة سابقا في إطار التعاون الثقافي، وأظهرت الصحافة الكويتية تحفظا واضحا في تغطية أخبار

الاتحاد السوفيتي، التي أصبحت تركز بشكل كبير على الانتهاكات السوفيتية في أفغانستان. وقد نشرت صحيفة الأنباء في عددها الصادر في 4 كانون الثاني/يناير 1980، افتتاحية بعنوان "أفغانستان: جرح الأمة"، أكدت فيها أن "التعاون مع من يغزو الشعوب المسلمة ليس شرفا دبلوماسيا" (الأنباء، 1980، ص 1).

وقد أكد الباحث الأمريكي Fred Halliday أن العلاقات السوفيتية مع الدول الخليجية –ومن ضمنها الكويت– تعرضت لهزة حقيقية بعد الغزو، إذ رأت هذه الدول أن موسكو تجاوزت الخطوط الحمراء بالتدخل المباشر في شؤون دولة إسلامية. وأشار إلى أن الكويت –على الرغم من صغر حجمها– كانت من أوائل الدول التي صوتت في الأمم المتحدة لصالح قرار يطالب بانسحاب القوات السوفيتية، مما أزعج القيادة السوفيتية التي كانت تراهن على حياد كويتي نسبي (Halliday, 1981, p. 77).

إلا أن التأثر لم يصل إلى درجة القطع الكامل للعلاقات، مما يبرز فهم الكويت لأهمية الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع الأطراف الدولية كافة. لذا، وبعد منتصف الثمانينات، بدأت الكويت بمحاولات حذرة لإعادة بعض مظاهر الدفء إلى العلاقة، ولاسيما في ظل تراجع الموقف السوفيتي الدولي واقتراب الانسحاب من أفغانستان، وانشغال موسكو بالإصلاحات الداخلية في عهد غورباتشوف. وقد تزامن ذلك مع زيارة غير رسمية لوفد أكاديمي سوفيتي إلى الكويت عام 1987 بدعوة من إحدى المؤسسات الثقافية، في مؤشر على إعادة بناء الثقة التدريجية (عبد الغفور، 2015، ص 164).

وعند نهاية الاجتياح في شباط/فبراير 1989، بادرت الكويت إلى إعادة تطبيع العلاقة بشكل هادئ ومدروس، وذلك ببيانات دبلوماسية أكدت "ترحيبها بانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان"، وعدته خطوة إيجابية نحو الاستقرار الدولي، دون التطرق إلى الماضي بنبرة حادة، في إشارة إلى السياسة الواقعية الكويتية في إدارة الملفات المتوترة.

ويتضح من ذلك أن العلاقة الكويتية–السوفيتية تأثرت بشدة جراء الغزو، لكنها لم تنكسر بالكامل، بل خضعت لمدة من الجمود المؤقت، أعقبه انفتاح حذر مدفوع بحسابات المصالح والتغيرات الدولية، مما يعكس براعة الكويت في الحفاظ على توازنها السياسي والدبلوماسي خلال واحدة من أصعب مراحل الحرب الباردة.

ثالثا: تنسيق الكويت مع الدول الخليجية والإسلامية في الموقف من الاجتياح

اتسم موقف الكويت تجاه الاجتياح السوفيتي لأفغانستان بالثبات والاتساق، لكنه لم يكن معزولا أو فرديا، بل جاء ضمن إطار تنسيقي أوسع شمل دول الخليج العربية والدول الإسلامية المؤثرة. ففي ظل ظروف دولية شديدة الاستقطاب، برزت الحاجة إلى توحيد المواقف الإقليمية، ولاسيما بين دول الخليج التي شعرت بأن الاجتياح السوفيتي يهدد ليس دولة أفغانستان فحسب، بل العمق الاستراتيجي للعالم الإسلامي بأسره، ويمثل سابقة خطيرة في مجال التدخلات العسكرية المباشرة في دول ذات غالبية مسلمة.

ومنذ بداية الأزمة، انخرطت الكويت بفعالية في تنسيق موقف مشترك مع دول مجلس التعاون الخليجي، الذي أعلن عن تأسيسه لاحقا في أيار/مايو 1981، كرد فعل مباشر على التهديدات الأمنية التي طالت المنطقة، ومن ضمنها الاجتياح السوفيتي. وتشير دراسة تحليلية صادرة عن "مركز الخليج للأبحاث" إلى أن اللقاءات التي سبقت إعلان المجلس شهدت تنسيقا سياسيا بين الكويت والسعودية والإمارات والبحرين حول كيفية الرد على التدخل السوفيتي، إذ اتفق على إصدار بيانات موحدة في المحافل الدولية، ولاسيما في الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي (السبتي، 2008، ص 61).

وكانت السعودية الدولة الأكثر تشددا في موقفها، إذ عدت الاجتياح تهديدا مباشرا للعالم الإسلامي، وتبنت سياسة دعم علني للمجاهدين الأفغان. وقد تناغم الموقف الكويتي مع هذا التوجه، لكنه اتخذ أسلوبا أكثر دبلوماسية واتزانا. ومع ذلك، حافظ البلدان على قنوات تنسيق مستمر، بالاجتماعات الثنائية بين وزيري الخارجية، ومجالس التعاون المشترك، والتي كانت تعقد دوريا لتحديد مجالات الدعم السياسي والإغاثي للأفغان (الخميس، 1999، ص 117).

وفي السياق نفسه، حرصت الكويت على تعزيز التنسيق مع الدول الإسلامية الكبرى، ولاسيما باكستان، التي كانت تمثل الدولة المركزية في استضافة اللاجئين وتوفير الدعم اللوجستي للمقاومة الأفغانية. وتظهر التقارير السنوية لوزارة الخارجية الكويتية في أوائل الثمانينات أن الكويت كثفت من اتصالاتها الدبلوماسية مع إسلام آباد، وشاركت في عدد من الاجتماعات التي ضمت دولا إسلامية معنية بالقضية الأفغانية، كان أبرزها اللقاءات المنعقدة على هامش اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة والرباط (وزارة الخارجية الكويتية، 1983، ص 88).

أما على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي، فقد نشطت الكويت في تشكيل لجان تنسيق مشتركة تضم ممثلين عن عدد من الدول الإسلامية، منها: تركيا وماليزيا وإندونيسيا، بهدف تطوير خطاب إسلامي موحد ضد الغزو، وتقديم مقترحات عملية لدعم الشعب الأفغاني سياسيا

وإنسانيا. وقد أشير إلى ذلك في محاضر الدورة الثالثة للمجلس الوزاري الإسلامي التي عقدت في الطائف عام 1981، إذ ورد في بيان الوفد الكويتي أنه "من الضروري ألا تقتصر مواقفنا على الإدانة الخطابية، بل يجب الانتقال إلى خطوات عملية لمواجهة العدوان، عبر آليات تنسيق إسلامي مشترك" (منظمة المؤتمر الإسلامي، 1981، ص 25).

وكان هناك تنسيق إعلامي وتعبوي بين الكويت وعدد من العواصم الخليجية والإسلامية، من خلال الصحف الرسمية والبيانات المشتركة. ففي مطلع عام 1980، نشرت صحيفة القبس الكويتية والرياض السعودية افتتاحيات متزامنة تدين الاجتياح وتدعو إلى "تكاتف إسلامي غير مسبوق لمواجهة العدوان السوفيتي"، في مؤشر واضح على وجود تنسيق في الحملات الإعلامية، ولاسيما تلك الموجهة إلى الرأي العام الإسلامي (القبس، عدد 10 كانون الثاني/يناير 1980، ص 5).

وتشير وثائق أرشيفية كشف عنها لاحقا في "مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية" في القاهرة إلى أن الكويت اقترحت في أحد اجتماعات الجامعة العربية في مطلع عام 1980 إنشاء صندوق إغاثي إسلامي مشترك لتمويل عمليات الدعم الإنساني في أفغانستان، على أن تتشارك فيه دول الخليج والدول الإسلامية الراغبة، بما يضمن توحيد الجهد المالي والإغاثي بدلا من تشتته. وقد رحبت المبادرة في حينها، وإن لم يتم تفعيلها مؤسسيا إلا جزئيا (الصاوي، 2004، ص 193).

وهكذا، يتضح أن التنسيق الكويتي مع الدول الخليجية والإسلامية لم يكن ظرفيا أو شكليا، بل اتخذ أبعادا سياسية وإعلامية وإنسانية، وعكس إدراكا كويتيا عميقا بأن مواجهة الاجتياح السوفيتي تتطلب تحركا جماعيا متماسكا. وقد ساعد هذا التنسيق في تعزيز مكانة الكويت الدولية كدولة تتفاعل بفعالية في القضايا الإسلامية المصيرية، دون أن تضحي بعقلانية سياستها الخارجية.

المبحث الثالث: البعد الإنساني والإعلامي والشعبي في الموقف الكويتي

أولا: جهود الجمعيات الخيرية الكويتية في دعم الشعب الأفغاني

منذ الأيام الأولى للاجتياح السوفيتي لأفغانستان في كانون الأول/ديسمبر 1979، لم يكن الموقف الكويتي مقتصرا على التصريحات الرسمية أو المواقف السياسية في المحافل

الدولية، بل امتد إلى نشاط شعبي وخيري واسع النطاق، تمثل في الدور الكبير الذي أدته الجمعيات الخيرية الكويتية في تقديم الدعم المتعدد الأشكال للشعب الأفغاني. وقد ارتكز هذا الدور على خلفية دينية–إنسانية متجذرة في المجتمع الكويتي، الذي لطالما تفاعل مع القضايا الإسلامية من منطلق التضامن والعمل الخيري المؤسسي.

وتعد جمعية إحياء التراث الإسلامي من أبرز الجمعيات الكويتية التي كانت لها مساهمة فاعلة في دعم الشعب الأفغاني خلال تلك المرحلة. فقد شرعت الجمعية منذ عام 1980 في إطلاق حملات لجمع التبرعات لصالح اللاجئين الأفغان في باكستان، ونظمت قوافل إغاثية تضمنت موادا غذائية، وأدوية، وخياما للنازحين، فضلا عن دعم بعض المشاريع التعليمية والدعوية في المناطق الحدودية. وقد أورد الباحث محمد العتيبي في دراسته عن العمل الخيري الكويتي أن الجمعية أنشأت مكتبا لها في مدينة بيشاور الباكستانية، ليكون قاعدة لوجستية للعمل الإنساني، ونجحت في إيصال المساعدات إلى داخل الأراضي الأفغانية على الرغم من التحديات الأمنية (العتيبي، 2007، ص 82).

أما جمعية الإصلاح الاجتماعي، ذات الخلفية الإسلامية المعتدلة، فقد أدت دورا بارزا في نقل القضية الأفغانية إلى الوعي المجتمعي الكويتي، من خلال المحاضرات العامة، والكتيبات التوعوية، والخطب في المساجد التي كانت تحث على نصرة "الشعب المسلم المضطهد". وكانت الجمعية أحد الأطراف المؤسسين لما عرف لاحقا بـ"اللجنة الكويتية لمناصرة الشعب الأفغاني"، وهي لجنة تنسيقية جمعت عدة جمعيات ومتبرعين أفرادا ومؤسسات. وأشار الباحث عبد الله الشمري إلى أن الجمعية مولت خلال الثمانينات مشاريع تعليمية لما يقرب من 30 ألف طفل أفغاني في معسكرات اللاجئين، منها مدارس مؤقتة أنشئت بالتعاون مع منظمات إغاثية في باكستان (الشمري، 2014، ص 211).

ومن جهتها، ساهمت اللجنة الشعبية لجمع التبرعات للشعب الأفغاني، التي تشكلت بقرار شعبي–حكومي مشترك، في تنظيم حملات تبرع جماعية في المدارس والجامعات والمساجد، وبثت وسائل الإعلام الكويتية تغطيات خاصة لهذه الحملات، مما أسهم في خلق تفاعل واسع من مختلف طبقات المجتمع. وفي عدد خاص لصحيفة الرأي العام صدر في 14 رمضان 1402 هـ (الموافق 6 تموز/يوليو 1982)، تم نشر تقرير ميداني عن وفد كويتي زار مخيمات اللاجئين، أشاد فيه مسؤولو الهلال الأحمر الباكستاني بمستوى الدعم الكويتي، الذي وصفوه بأنه "الأكثر انتظاما والأفضل تنظيما بين الوفود العربية" (الرأي العام، 1982، ص 4).

ولم يقتصر الدعم على الإغاثة المادية، بل امتد إلى دعم مشاريع البنية التحتية المؤقتة مثل: حفر الآبار، وتشغيل العيادات المتنقلة، ورعاية الأيتام، مما شكل منظومة دعم مستمرة لأكثر من عقد من الزمن. وقد نوه تقرير صادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1985 إلى أن الكويت كانت من بين أكثر ثلاث دول إسلامية دعما للشعب الأفغاني على مستوى الجمعيات الأهلية، إلى جانب السعودية وباكستان.(OIC, 1985, p. 39)

وأشار الباحث البريطاني Jonathan Benthall في دراسته حول الإغاثة الإسلامية إلى أن الجمعيات الكويتية لم تكتف بالدعم المالي، بل حرصت على توظيف خطاب ديني–سياسي معتدل يحث على نصرة المسلمين بالوسائل السلمية والدعوية، ونجحت في تجنب التورط في النشاطات العسكرية المباشرة، بخلاف بعض الجمعيات الأخرى التي انخرطت في تمويل جماعات مسلحة.(Benthall, 2008, p. 122)

إن التفاعل الشعبي الكويتي، والمؤسسي عبر الجمعيات الخيرية، لم يكن مجرد استجابة لحالة طارئة، بل كان تعبيرا عن تجذر ثقافة العمل الخيري والدعم الإسلامي في المجتمع الكويتي، وأسهم في رسم صورة خارجية إيجابية للكويت، كدولة صغيرة الحجم لكنها كبيرة في عطائها الإنساني. وقد مثلت هذه الجهود أحد أذرع الدبلوماسية الشعبية التي عززت موقف الكويت الرسمي، وربطته بمبادرات ميدانية ملموسة.

ثانيا: دور الإعلام الكويتي في تغطية الأزمة

أدى الإعلام الكويتي دورا مركزيا في نقل وتفسير أبعاد الاجتياح السوفيتي لأفغانستان إلى الرأي العام المحلي والعربي، وكان أحد الأدوات الفاعلة التي استعملتها الكويت لتأكيد موقفها المبدئي من الأزمة، وإبراز تفاعلها الإنساني والسياسي. وامتاز الخطاب الإعلامي الكويتي في تلك المدة بالموازنة بين التحليل السياسي والتعبئة الدينية والوجدانية، مما جعله مؤثرا على أكثر من صعيد.

ومنذ الأيام الأولى للغزو في كانون الأول/ديسمبر 1979، تصدرت الأزمة الأفغانية العناوين الرئيسة في الصحف الكويتية الكبرى، مثل: القبس والرأي العام والسياسة والأنباء. وقد اتسمت التغطية الكويتية بكثافة النشر واستمرارية المعالجة، إذ لم يقتصر الاهتمام على نقل الحدث، بل شمل التحليلات السياسية، والتقارير الإخبارية من أرض الواقع، والمقالات الافتتاحية التي عبرت عن الموقف الشعبي والنخبوي الكويتي الرافض للغزو.

وفي هذا السياق، نشرت صحيفة القبس في عددها الصادر بتاريخ 29 كانون الأول/ديسمبر 1979، أي: بعد ثلاثة أيام من الاجتياح، افتتاحية بعنوان "موسكو وامتحان الإسلام"، أكدت فيها أن دخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان "لن يقابل بصمت، وأن الأمة الإسلامية لن تسمح بأن تغتصب دولة إسلامية تحت ذريعة حماية النظام" (القبس، 1979، ص 1). هذا الخطاب الجمعي الذي استعمل مصطلحات مثل: "الأمة" و"الغزو" و"الكرامة" شكل ركيزة لبناء وعي جماهيري تعبوي رافض للتدخل السوفيتي.

واهتم الإعلام الكويتي بتغطية معاناة اللاجئين الأفغان، وذلك بإرسال مراسلين إلى مخيمات اللاجئين في بيشاور والمناطق الحدودية الباكستانية. وقد نشرت صحيفة الرأي العام سلسلة من التقارير بعنوان "من قلب المأساة"، نقلت فيها شهادات حية من لاجئين أفغان، وأبرزت الدور الكويتي في إيصال المساعدات. وفي أحد التقارير، وصفت الصحيفة مشهد الأطفال في المخيمات بأنه "يلخص معنى القهر"، داعية إلى المزيد من التفاعل الشعبي مع حملات الدعم (الرأي العام، 1983، ص 7).

وعلى صعيد الإعلام المسموع والمرئي، أنتج تلفزيون الكويت عددا من البرامج الوثائقية والتقارير المصورة عن القضية الأفغانية، أبرزها البرنامج الأسبوعي "حدث الأسبوع"، الذي خصص حلقات متعددة لتحليل أبعاد الاجتياح السوفيتي من وجهة نظر عربية وإسلامية. واستضاف التلفزيون محللين سياسيين وأكاديميين من دول عربية وإسلامية، في محاولة لصياغة موقف موحد يعكس التفاعل الشعبي العربي مع ما يحدث في أفغانستان.

وامتاز الإعلام الكويتي كذلك بدور تعبوي في حشد الدعم الخيري والديني للقضية، فقد خصصت الصحف صفحات أسبوعية لتغطية أنشطة الجمعيات الخيرية الداعمة للشعب الأفغاني، ونشرت بيانات اللجان الشعبية، ودعوات التبرع، والتقارير المالية، مما عزز من الترابط بين الإعلام والمجتمع المدني. وأشار الدكتور أحمد المليفي في دراسة منشورة عام 2010 إلى أن "الصحافة الكويتية لم تكن فقط مرآة للموقف الرسمي، بل أصبحت أداة ضغط جماهيري لتوسيع مساحة الدعم الإنساني والسياسي لأفغانستان" (المليفي، 2010، ص 91).

ويلحظ أن الإعلام الكويتي –بخلاف بعض وسائل الإعلام الخليجية الأخرى– حاول قدر الإمكان تفادي الطابع الطائفي أو التحريضي المباشر، وركز على الجوانب الإنسانية والمبدئية، مما جعل خطابه أكثر قبولا في المحافل الدولية، وأسهم في رسم صورة متزنة للموقف الكويتي.

وقد أبرز الباحث الأمريكي Olivier Roy في تحليله للإعلام العربي خلال الحرب الأفغانية أن "الخطاب الإعلامي في الكويت كان من بين الأكثر مهنية وتأثيرا في تشكيل الموقف الشعبي العربي، إذ جمع بين العقلانية السياسية والحماسة الإنسانية والدينية في آن واحد (Roy, 1990, p. 114)".

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن الإعلام الكويتي خلال مدة الاجتياح السوفيتي لأفغانستان لم يكن مجرد ناقل للحدث، بل كان فاعلا سياسيا واجتماعيا ساهم في توجيه الرأي العام وتعبئة المجتمع الكويتي والإسلامي لدعم القضية الأفغانية، مما يجعله جزءا من السياسة الخارجية غير الرسمية للدولة في تلك المرحلة.

ثالثا: التفاعل الشعبي الكويتي مع القضية الأفغانية

لم يكن الموقف الكويتي تجاه الاجتياح السوفيتي لأفغانستان موقفا رسميا فقط، بل كان انعكاسا لتفاعل شعبي واسع تأثر بمرجعية دينية وإسلامية قوية، وبثقافة راسخة في العمل الخيري والتضامن الإنساني. فقد شهدت الكويت، منذ الأيام الأولى للغزو، تعبئة مجتمعية شاملة تجاه القضية الأفغانية، تجاوزت الخطابات إلى العمل الميداني، وأسهمت في خلق وعي شعبي بالدور الإنساني والسياسي الذي ينبغي أن تضطلع به المجتمعات المسلمة في مواجهة الاعتداء على دولة إسلامية.

وجاء التفاعل الشعبي الكويتي متعدد الأشكال، وكان من أبرز مظاهره الاستجابة السريعة لحملات التبرع التي نظمتها الجمعيات الخيرية واللجان الشعبية. وقد وثق الباحث فيصل العتيبي في رسالته للماجستير حول التعبئة الشعبية في الخليج، أن الكويت كانت من أوائل الدول التي جمعت تبرعات نقدية وعينية كبيرة خلال الأسابيع الأولى للغزو، عبر المساجد والمدارس والجامعات، وأن اللجان التي شكلت كانت ذات طابع تطوعي بحت، ونجحت في الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك النساء والطلبة (العتيبي، 2006، ص 135).

وكان للخطاب الديني دور كبير في تعبئة الوعي الشعبي، إذ تناول أئمة المساجد القضية الأفغانية في خطب الجمعة بشكل منتظم، مشددين على الواجب الشرعي في نصرة المسلمين، والدعاء للمجاهدين الأفغان، والتبرع لدعمهم. ونظمت العديد من الندوات الجماهيرية والدروس الدينية التي حضرها المئات في المساجد وقاعات الجمعيات الثقافية، تم فيها عرض صور وتقارير عن معاناة اللاجئين الأفغان، مما زاد من الاستثارة العاطفية والدينية لدى الجمهور الكويتي.

أما في الأوساط الشبابية، فقد سجل تفاعل مميز، ولاسيما داخل الجامعات الكويتية، إذ تأسست في أوائل الثمانينات لجان طلابية تحت مسميات مثل: "لجنة نصرة الشعب الأفغاني"، و"الرابطة الإسلامية الطلابية"، نظمت معارض صور، ومحاضرات، وعروضا توعوية حول القضية. وأشار تقرير نشرته صحيفة الأنباء في نيسان/أبريل 1984 إلى أن طلاب كلية الشريعة نظموا أسبوعا تضامنيا مع أفغانستان جمع أكثر من 20 ألف دينار خلال خمسة أيام، ووزعوا منشورات باللغتين العربية والإنكليزية لشرح أبعاد الاجتياح السوفيتي (الأنباء، 1984، ص 6).

وقد شهدت الساحة الثقافية والأدبية تفاعلا متناميا مع القضية، إذ كتب عدد من الأدباء والشعراء الكويتيين نصوصا شعرية وأدبية تمجد المقاومة الأفغانية، وتدين الصمت الدولي تجاه معاناة المدنيين. ومن بين تلك الأعمال قصيدة للشاعر عبد الله الزيد نشرت في مجلة الوعي الإسلامي بعنوان "كابول تبكي" عام 1985، تضمنت تصويرا دراميا لمعاناة الأطفال والنساء في ظل الاحتلال، ودعوة صريحة للمجتمع العربي بأن "يرتقي إلى مسؤولية الأمة الواحدة" (الوعي الإسلامي، 1985، ص 19).

وفي دراسة ميدانية أعدها مركز البحوث الاجتماعية والإنسانية بجامعة الكويت عام 1987، أظهرت النتائج أن أكثر من 73٪ من العينة المستطلعة عبروا عن اهتمامهم بالقضية الأفغانية، وأن أكثر من نصفهم شاركوا في إحدى فعاليات الدعم أو التبرع، مما يعكس الوعي الجماهيري العميق بالقضية (مركز البحوث، 1987، ص 42).

وساهمت وسائل الإعلام الشعبية، من مجلات ونشرات وملصقات، في تكوين رأي عام داعم للمجاهدين، فقد وزعت الجمعيات الإسلامية مطويات توعوية بأعداد كبيرة، تحمل عناوين مثل: "واجبنا تجاه إخواننا في أفغانستان"، و"أفغانستان: جرح الأمة المفتوح"، وتضمنت صورا ومعلومات عن القرى المدمرة والشهداء، مما عزز شعورا جماعيا بالتضامن والانتماء الإسلامي.

وعلى الرغم من أن التفاعل الشعبي الكويتي لم يصل إلى حد الانخراط المسلح المباشر كما حدث في بعض الدول، مثل: السعودية أو مصر، إلا أن المشاركة المعنوية والمادية كانت بالغة التأثير، وأسهمت في تكوين رأي عام ضاغط مكن الدولة من تبني موقف سياسي نشط ومبدئي دون أن يحسب عليها عداء مباشر للاتحاد السوفيتي، وهو ما أشار إليه الباحث Gilles Kepelفي كتابه عن الصحوة الإسلامية، فقد نوه بأن "المجتمع الكويتي أظهر نضجا سياسيا وروحيا متقدما، إذ عبر عن رفضه للغزو السوفيتي دون أن ينزلق إلى العنف أو التطرف " (Kepel, 2002, p. 213).

الخاتمة:

جاء هذا البحث ليسلط الضوء على مرحلة من أكثر المراحل تعقيدا في العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة، وهي مرحلة الاجتياح السوفيتي لأفغانستان وما تبعه من تداعيات جيوسياسية وإنسانية شديدة التأثير، وبين باستقراء الموقف الكويتي كيف يمكن لدولة صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان أن تعبر عن حضور فاعل ومتزن في بيئة دولية مضطربة، من دون أن تفرط بثوابتها أو تقع في فخ الاستقطاب الحاد بين القوى الكبرى.

لقد أثبتت الوثائق والمواقف والسجلات الرسمية أن الكويت اتخذت موقفا رافضا بوضوح للاجتياح السوفيتي لأراضي دولة إسلامية مستقلة، مستندة إلى مبادئ القانون الدولي، وروح الانتماء الإسلامي، والبعد الإنساني في سياستها الخارجية. هذا الموقف لم يكن مجرد تعبير دبلوماسي رسمي، بل تكرس بتحرك متعدد المستويات شمل البعد السياسي، والإنساني، والإعلامي، والشعبي.

فمن الناحية السياسية، برزت الكويت في المحافل الدولية – ولاسيما الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي – كصوت معتدل لكنه واضح في إدانة الاجتياح والمطالبة بانسحاب القوات السوفيتية، مؤيدة بذلك الموقف الجماعي العربي والإسلامي الذي نظر إلى الاجتياح كتهديد للسيادة والهوية الإسلامية. وامتازت السياسة الكويتية بالموازنة الدقيقة بين رفض الاجتياح من جهة، والحفاظ على قنوات الحوار الدبلوماسي مع الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى، مما يعكس براعة دبلوماسية ناضجة تدرك أهمية التوازن في العلاقات الدولية.

أما على المستوى الإقليمي، فقد كان تنسيق الكويت مع الدول الخليجية والإسلامية أنموذجا للعمل الجماعي المشترك، إذ عملت الكويت ضمن أطر مجلس التعاون الخليجي، ومع السعودية وباكستان وتركيا، على تأكيد وحدة الموقف، وتنفيذ مبادرات إنسانية جماعية دعمت صمود الشعب الأفغاني، وساهمت في تخفيف معاناة اللاجئين، ونشرت خطابا إسلاميا معتدلا داعما للمقاومة الشعبية.

وفي الجانب الإنساني، أظهرت الجمعيات الخيرية الكويتية حضورا لافتا في دعم القضية الأفغانية، إذ لم تقتصر جهودها على التبرعات، بل امتدت إلى إنشاء مكاتب ميدانية، وتسيير قوافل الإغاثة، وإنشاء المدارس والمراكز الصحية داخل مخيمات اللاجئين. مما يعكس الدور النشط للمجتمع المدني الكويتي، وقدرته على الاندماج في القضايا الكبرى التي تهم العالم الإسلامي.

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

وفي الجانب الإعلامي، أسهمت الصحافة الكويتية والإعلام الرسمي في بناء وعي جماهيري واسع بالقضية الأفغانية، عبر حملات توعوية، وتقارير ميدانية، وخطاب تعبوي معتدل. وساعد الإعلام في ربط المجتمع الكويتي بالقضية بشكل مباشر، مما أسهم في تعبئة التبرعات، وتعزيز مكانة الكويت كدولة داعمة للقضايا العادلة.

أما التفاعل الشعبي، فكان تعبيرا صادقا عن تضامن مجتمعي تجاوز ردود الفعل العاطفية إلى فعل جماعي منظم، انعكس في نشاطات طلابية، وخطب دينية، وأعمال تطوعية، ومبادرات فردية ومؤسساتية. وبهذا، تحولت القضية الأفغانية إلى قضية رأي عام داخل الكويت، مما دعم الموقف الرسمي ومنحه عمقا شعبيا حقيقيا.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن موقف دولة الكويت تجاه الاجتياح السوفيتي لأفغانستان شكل أنموذجا متقدما في التفاعل السياسي–الإنساني المتوازن، وجسد مبادئ السياسة الخارجية الكويتية في نصرة القضايا العادلة، والدفاع عن الشرعية الدولية، والتضامن الإسلامي. ويعكس هذا الموقف الرؤية الكويتية الأوسع لدورها في محيطها الإقليمي والدولي، وهي رؤية تنطلق من الإيمان بأن الحياد لا يعني الصمت، وأن الدولة الصغيرة قادرة على أن تؤدي أدوارا كبيرة حين تتكئ على المبادئ، وتحسن إدارة أدواتها الدبلوماسية والإنسانية.

قائمة المصادر والمراجع:

References:

أولا: الرسائل والأطاريح الجامعية

1. العتيبي، فيصل أحمد. (2006). الحراك الشعبي في الخليج تجاه القضايا الإسلامية في الثمانينيات. رسالة ماجستير. جامعة الكويت.
2. العتيبي، محمد فهد. (2007). العمل الخيري الكويتي وأثره في القضايا الإسلامية. رسالة ماجستير. جامعة الكويت.
3. الطبطبائي، عبد الله يوسف. (1994). السياسة الخارجية الكويتية 1961–1990. رسالة ماجستير. جامعة عين شمس. كلية الدراسات العليا.
4. الفضلي، فيصل عبد الله. (2005). السياسة الخارجية الكويتية من الاستقلال إلى ما بعد التحرير. رسالة ماجستير. جامعة البحرين.
5. العلي، سلوى عبد الرحمن. (2001). كويت ما بين الشرق والغرب: دراسة في توازنات الحرب الباردة. رسالة ماجستير. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

ثانيا: الكتب والموسوعات العربية

1. الشايجي، خالد. (1992). السياسة الخارجية الكويتية والقضايا العربية والإسلامية. الكويت. مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.
2. شاكر، محمود. (1990). الاستراتيجية السوفيتية في الوطن العربي والقرن الأفريقي. عمان: دار النفائس.
3. عبد الحي، وليد. (1983). التحليل النظمي للعلاقات الدولية. القاهرة: دار الفكر العربي.
4. الكيالي، عبد الوهاب (تحرير). (1992). موسوعة السياسة، المجلد الأول. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
5. الهزيم، عبد الله خليفة. (2006). السياسة الخارجية الكويتية تجاه القضايا الإقليمية 1975–1990. الكويت. دار قرطاس.
6. الغنيم، ناصر صباح. (2014). دور الكويت في منظمة التعاون الإسلامي 1973–2005. الكويت. دار سعاد الصباح.
7. المليفي، أحمد عبد الرحمن. (2010). الإعلام الكويتي والقضايا الإسلامية في القرن العشرين. الكويت. دار المدار الإسلامي.
8. البصيري، ناصر محمد. (2012). الكويت في الأمم المتحدة. دراسة في تطور السياسة الخارجية الكويتية. الكويت. مركز البحوث والدراسات الكويتية.
9. السبتي، عبد العزيز. (2008). السياسة الكويتية تجاه القضايا الإقليمية في الثمانينات. جدة: مركز الخليج للأبحاث.

10. الخميس، فهد عبد الرحمن. (1999). التعاون السياسي بين دول مجلس التعاون الخليجي. تحليل وثائقي. الرياض. مكتبة العبيكان.

11. الصاوي، عبد الرحيم. (2004). الجامعة العربية والقضايا الإسلامية في الثمانينات. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

ثالثا: الدوريات والمجلات العلمية

1. الشمري، فهد. (2016). "دور السياسة الخارجية الكويتية في دعم القضايا الإسلامية 1975–1990". مجلة العلوم السياسية. العدد 62. جامعة بغداد.
2. الشمري، عبد الله نايف. (2014). "جهود جمعيات النفع العام الكويتية في دعم الشعوب الإسلامية. أفغانستان نموذجا". مجلة الخليج للبحوث الإنسانية. العدد 22.
3. عبد الرزاق، منى كاظم. (2019). "السياسة الخارجية الكويتية تجاه الأزمات الإسلامية في الثمانينيات". مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. العدد 43.
4. مركز البحوث الاجتماعية والإنسانية. (1987). اتجاهات المجتمع الكويتي تجاه القضية الأفغانية. جامعة الكويت.

رابعا: الصحف الكويتية

1. القبس، عدد 29 كانون الأول/ديسمبر 1979. ص 1.
2. القبس، عدد 10 كانون الثاني/يناير 1980. ص 5.
3. الرأي العام، عدد 6 تموز/يوليو 1982. ص 4.
4. الرأي العام، عدد 20 شباط/فبراير 1983, ص 7.
5. الأنباء، عدد 4 كانون الثاني/يناير 1980. ص 1.
6. الأنباء، عدد 5 نيسان/أبريل 1984. ص 6.

خامسا: وثائق ومنشورات رسمية

1. منظمة المؤتمر الإسلامي. (1981). وثائق الدورة الوزارية الثالثة عشرة – الطائف. جدة: الأمانة العامة للمنظمة.
2. منظمة المؤتمر الإسلامي. (1985). تقرير الأمانة العامة حول الدعم الإسلامي لأفغانستان. جدة: المنظمة.
3. وزارة الخارجية الكويتية. (1983). التقرير السنوي للسياسة الخارجية الكويتية 1982–1983. الكويت: الأمانة العامة.

سادسا: المجلات الثقافية والإسلامية

1. الوعي الإسلامي. (1985). "كابول تبكي". العدد 216. وزارة الأوقاف الكويتية.

سابعا: المصادر الأجنبية

1. Brzezinski, Zbigniew. (1983). Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser 1977–1981. New York: Farrar. Straus and Giroux.

2. Halliday, Fred. (1981). Arabia Without Sultans. New York: Vintage Books.
3. Rubin, Barnett R. (2002). The Fragmentation of Afghanistan: State Formation and Collapse in the International System. New Haven: Yale University Press.
4. Benthall, Jonathan. (2008). Returning to Religion: Why a Secular Age is Haunted by Faith. London: I.B. Tauris
5. Kepel, Gilles. (2002). Jihad: The Trail of Political Islam. Cambridge: Harvard University Press.
6. Roy, Olivier. (1990). Islam and Resistance in Afghanistan. Cambridge: Cambridge University Press.

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

First: University Theses and Dissertations

1. Al-Otaibi, Faisal Ahmed. (2006). Popular Movement in the Gulf Towards Islamic Issues in the Eighties. Master's Thesis. Kuwait University.
2. Al-Otaibi, Mohammed Fahd. (2007). Kuwaiti Charitable Work and Its Impact on Islamic Issues. Master's Thesis. Kuwait University.
3. Al-Tabtabaei, Abdullah Youssef. (1994). Kuwaiti Foreign Policy 1961–1990. Master's Thesis. Ain Shams University, Faculty of Graduate Studies.
4. Al-Fadhli, Faisal Abdullah. (2005). Kuwaiti Foreign Policy from Independence to Post-Liberation. Master's Thesis. University of Bahrain.
5. Al-Ali, Salwa Abd al-Rahman. (2001). Kuwait Between East and West: A Study in Cold War Balances. Master's Thesis. Cairo University, Faculty of Economics and Political Science.

Second: Arabic Books and Encyclopedias

1. Al-Shaiji, Khaled. (1992). Kuwaiti Foreign Policy and Arab and Islamic Issues. Kuwait. Gulf and Arabian Peninsula Studies Center.
2. Shaker, Mahmoud. (1990). Soviet Strategy in the Arab World and the Horn of Africa. Amman: Dar Al-Nafaes.
3. Abd al-Hayy, Walid. (1983). Systemic Analysis of International Relations. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
4. Al-Kayyali, Abd al-Wahhab (Ed.). (1992). Encyclopedia of Politics, Volume One. Beirut. Arab Institute for Studies and Publishing.
5. Al-Hazim, Abdullah Khalifa. (2006). Kuwaiti Foreign Policy Towards Regional Issues 1975–1990. Kuwait. Dar Qirtas.
6. Al-Ghanim, Nasser Sabah. (2014). Kuwait's Role in the Organization of Islamic Cooperation 1973–2005. Kuwait. Dar Suad Al-Sabah.
7. Al-Mulaifi, Ahmed Abd al-Rahman. (2010). Kuwaiti Media and Islamic Issues in the Twentieth Century. Kuwait. Dar Al-Madar Al-Islami.
8. Al-Basiri, Nasser Mohammed. (2012). Kuwait in the United Nations: A Study on the Development of Kuwaiti Foreign Policy. Kuwait. Kuwaiti Research and Studies Center.
9. Al-Sabti, Abd al-Aziz. (2008). Kuwaiti Policy Towards Regional Issues in the Eighties. Jeddah: Gulf Research Center.
10. Al-Khamis, Fahd Abd al-Rahman. (1999). Political Cooperation Among Gulf Cooperation Council States: A Documentary Analysis. Riyadh. Al-Obeikan Library.

11. Al-Sawi, Abd al-Rahim. (2004). The Arab League and Islamic Issues in the Eighties. Cairo: Center for Political and Strategic Studies.

Third: Periodicals and Scientific Journals

1. Al-Shammari, Fahd. (2016). "The Role of Kuwaiti Foreign Policy in Supporting Islamic Issues 1975–1990". Journal of Political Science. Issue 62. University of Baghdad.
2. Al-Shammari, Abdullah Nayef. (2014). "Efforts of Kuwaiti Public Benefit Societies in Supporting Islamic Peoples: Afghanistan as a Model". Gulf Journal for Human Research. Issue 22.
3. Abd al-Razzaq, Mona Kazim. (2019). "Kuwaiti Foreign Policy Towards Islamic Crises in the Eighties". Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies. Issue 43.
4. Social and Human Research Center. (1987). Trends of Kuwaiti Society Towards the Afghan Issue. Kuwait University.

Fourth: Kuwaiti Newspapers

1. Al-Qabas, Issue 29 December 1979. p. 1.
2. Al-Qabas, Issue 10 January 1980. p. 5.
3. Al-Rai Al-Aam, Issue 6 July 1982. p. 4.
4. Al-Rai Al-Aam, Issue 20 February 1983. p. 7.
5. Al-Anba, Issue 4 January 1980. p. 1.
6. Al-Anba, Issue 5 April 1984. p. 6.

Fifth: Official Documents and Publications

1. Organization of Islamic Conference. (1981). Documents of the Thirteenth Ministerial Session – Taif. Jeddah: General Secretariat of the Organization.
2. Organization of Islamic Conference. (1985). Report of the General Secretariat on Islamic Support for Afghanistan. Jeddah: The Organization.
3. Kuwait Ministry of Foreign Affairs. (1983). Annual Report of Kuwaiti Foreign Policy 1982–1983. Kuwait: General Secretariat.

Sixth: Cultural and Islamic Magazines

1. Al-Wa'i Al-Islami. (1985). "Kabul Weeps". Issue 216. Kuwait Ministry of Awqaf.

Seventh: Foreign Sources

1. Brzezinski, Zbigniew. (1983). Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser 1977–1981. New York: Farrar, Straus and Giroux.
2. Halliday, Fred. (1981). Arabia Without Sultans. New York: Vintage Books.
3. Rubin, Barnett R. (2002). The Fragmentation of Afghanistan: State Formation and Collapse in the International System. New Haven: Yale University Press.
4. Benthall, Jonathan. (2008). Returning to Religion: Why a Secular Age is Haunted by Faith. London: I.B. Tauris.
5. Kepel, Gilles. (2002). Jihad: The Trail of Political Islam. Cambridge: Harvard University Press.
6. Roy, Olivier. (1990). Islam and Resistance in Afghanistan. Cambridge: Cambridge University Press.